

Le programme de réformes économiques au coeur d'un conseil ministériel



مجلس وزاري لمتابعة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية



البنك الدولي يمنح تونس تمويلات إضافية بقيمة حوالي 72 مليون دينار



وزارة الصناعة تدعو القطاع الخاص التونسي والكوري لانجاز مشاريع مشتركة



CONNECT

Confédération des Entreprises Citoyennes de Tunisie
كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية

AR

وزارة الصناعة تدعو القطاع الخاص التونسي والكوري لانجاز مشاريع مشتركة

دعت وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة نائلة نويرة القنجي القطاع الخاص التونسي والكوري إلى مزيد التعاون والاستثمار، بما ينسجم مع امكانيات البلدين وتطلعات الشعبين نحو مزيد التكامل والشراكة الفاعلة وذلك خلال مشاركتها مساء الخميس 26 ماي 2022، أشغال ورشة عمل تم تنظيمها في إطار انعقاد منتدى تمويل الاستثمار والتجارة في افريقيا بتونس.

وقد حضر أشغال هذه الورشة رئيس الغرفة التونسية الكورية للتجارة والصناعة سليم السليمي ورئيس الجمعية الكورية الدولية للتجارة " Young-Ju KIM " ورئيس المؤسسة الكورية الأفريقية-Woon Ki LYEO ورئيس المعهد الدولي للسياسة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا Kwon Hyung LE بالإضافة إلى عدد من ممثلي المؤسسات الكورية المنتسبة بتونس.

وأكدت الوزيرة على أهمية استقطاب الشركات الكورية والتي ستجعل من تونس بوابة للاستثمار نحو افريقيا.

وشددت الوزيرة على أهمية هذا التوجه في ظل تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار المحروقات والحبوب والمواد الأولية مؤكدة استعداد بلادنا للتعاون مع الجانب الكوري والاستفادة من خبراته في شتى المجالات. وأشارت نائلة نويرة القنجي إلى الإمكانيات الهامة التي تزخر بها تونس من

بنية تحتية صناعية وتكنولوجية وأقطاب تكنولوجية ومؤسسات ناشئة تمكنها من توفير كل الظروف لجلب الاستثمار وتوطيد العلاقة بين البلدان الإفريقية والأسوية.

وتم على هامش هذه الندوة تقديم مخرجات الدراسة الاستراتيجية لقطاع الصناعة والتجديد في أفق سنة 2035 من قبل المديرية العامة للبنية التحتية الصناعية والتكنولوجية ندى لشعل الهادفة إلى تحقيق نقلة نوعية للصناعة التونسية ومحيطها المؤسسي والقانوني والبنية التحتية الصناعية والتكنولوجية.

يشار الى أن هذه الندوة شهدت مشاركة وفد رفيع المستوى من كوريا الجنوبية وأكثر من 70 من أصحاب الأعمال والفاعلين الإقتصاديين.

البنك الدولي يمنح تونس تمويلاً إضافية بقيمة حوالي 72 مليون دينار

وافق البنك الدولي على تمويل إضافي لفائدة تونس بقيمة 23,8 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 72 مليون دينار سيخصص لمشروع مجابهة جائحة فيروس كورونا، مع التركيز على تعزيز قدرات النظام الصحي في البلاد حتى يواجه المتطلبات الصحة للمواطنين، حسب ما أعلن عنه البنك في بيان له الجمعة.

وأضاف البنك في بلاغ له، "أن هذا التمويل الإضافي الثاني، والذي يشمل قرضاً بقيمة 22 مليون دولار ومنحة قدرها 1,8 مليون دولار، سيعمل على تعزيز قدرات الرعاية السريرية والاستجالية وكذلك الجراحية في المستشفيات التونسية، بما يساهم في تعافي تونس من جائحة كورونا من خلال التخفيف من عبء حالات الإصابة الشديدة بالفيروس.

كما ستمكن الأموال الإضافية تونس من شراء المعدات والأجهزة الطبية وتقديم المساعدة الفنية لتعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود.

وقال مدير مكتب البنك الدولي في تونس، ألكسندر أروبيو، حسب ذات البلاغ، "أن تعزيز قدرة النظام الصحي من شأنه أن يساعد البلاد على مواصلة جهودها في مكافحة الجائحة وما نجم عنها من آثار، وتعزيز رأس المال البشري، وبناء تعافيتها التتموي المستدام والشامل للجميع".

واعتبر البنك في ذات البيان، ان تونس، التي كانت من أكثر البلدان تضرراً من تفشي جائحة كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وصلت إلى معدل تطعيم كامل لنسبة 54% من السكان (68%) للسكان المستهدفين ممن تزيد أعمارهم عن 12 عاماً) مشيراً الى ان هذه النسبة تمثل واحدة من أعلى معدلات التطعيم في بلدان المنطقة.

وبين ان البنك العالمي ساند جهود تونس في مجابهة الجائحة من خلال مشروع بقيمة 20 مليون دولار تمت الموافقة عليه في عام 2020، والذي ساند شراء معدات الوقاية الشخصية، تلاه تمويل إضافي قدره 100 مليون دولار تمت الموافقة عليه في عام 2021، والذي ساند شراء اللقاحات وتوزيعها لتغطية تكاليف تطعيم أكثر من 50% من السكان.

وعلى الرغم من هذا التقدم فيما يخص التطعيم ضد فيروس كورونا، لا تزال الجائحة تلقي بأعبائها الشديدة على النظام الصحي في تونس، حسب نص البيان، كما تظل البلاد عرضة للصدمات الصحية في المستقبل نظراً لارتفاع معدل انتشار الأمراض المزمنة.

وسييسد هذا التمويل الإضافي الثاني، حسب البنك، في تمكين تونس من تعزيز نظامها الصحي ورفع درجة قدرته على الصمود، مما يؤدي إلى التخفيف من الأعباء المرتبطة بحالات الإصابة الحادة بفيروس كورونا، علاوة على تحسين قدرة النظام الصحي على تحمل التحديات الصحية المستقبلية.

مجلس وزاري لمتابعة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية

انُظِم يوم السبت بقصر الحكومة بالقصبة وبإشراف رئيسة الحكومة نجلاء بودن، ملس وزراء لمتابعة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية.

وقال بلاغ لرئاسة الحكومة اليوم الأحد 29 ماي 2022، إنه تم في مستهل هذا المجلس استعراض مدى تقدم دخول الإجراءات العاجلة لتنشيط الاقتصاد التونسي حيز النفاذ، وبالخصوص المتعلقة منها بدعم السيولة، وتيسير نفاذ المؤسسات إلى التمويل، وإعادة تنشيط الاستثمار، وتسهيل الإطار القانوني والترتيبي لمناخ الأعمال، وتبسيط الإجراءات لدفع التصدير.

كما تمت متابعة تقدم تنفيذ برنامج حوكمة الطاقة وتركيز خطة عمل لمساندة الشركة التونسية للكهرباء والغاز لربط محطات انتاج الطاقة الكهربائية من الطاقات المتجددة لتتولى تسويقها بعد ذلك، بالإضافة إلى المشاريع المتعلقة بانتاج الهيدروجين الأخضر، والشروع في تخصيص مدخرات عقارية تخصص بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية الصناعية لاحداث مناطق صناعية تستجيب لحاجيات كبار المستثمرين من ناحية المساحة والخدمات.

وتولى المجلس الوزاري التداول بخصوص تنفيذ الخطة الوطنية لتأمين الحاجيات اليومية للمواطن من المواد الأساسية، والتحكم في مسالك التوزيع مع مزيد تدعيم سياسة النزود وتنويع مصادرها، وتأمين مخزون استراتيجي.

كما تم التداول بخصوص برنامج الإحاطة بالفئات الاجتماعية الضعيفة، والتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال برامج جديدة تساعد على بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة

وتداول المجلس كذلك حول ضرورة ضمان افضل الظروف من اجل انجاح الامتحانات الوطنية، وكذلك تعميم الأقسام التحضيرية في جميع مناطق الجمهورية بداية من السنة القادمة

كما تم الاطلاع على برنامج تقدم تركيز الاقتصاد الثقافي الرقمي والمؤسسات الناشئة في خلق بنية تحتية للتصنيع الثقافي في تونس

هذا وتابع المجلس الاستعدادات للامتحانات الجامعية، واصلاح الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادات الجامعية.

من جهة أخرى تابع المجلس برنامج تركيز وحدات تامين وفرز النفايات في جميع مناطق الجمهورية.

كما تولى المجلس وضع خطة زمنية لدخول الختم المرئي حيز التطبيق بالنسبة لجميع الوثائق الإدارية، مع ربط المؤسسات العمومية بنفس منظومة تبادل الوثائق لحذف المطالبة بالنسخ المطابقة للأصل.

كما تمت متابعة انجاز الهوية الرقمية التي ستدخل حيز الاستغلال في بداية شهر جويلية وستمكن تدريجيا من حذف اجراء التعريف بالإمضاء.

كما تداول المجلس بخصوص تقدم انجاز الخطة الوطنية لإعادة التدريب المهني وتمكين الشباب والموارد البشرية من مهارات جديدة تتطابق مع حاجيات سوق الشغل وتوفير الموارد البشرية والمهارات المطلوبة من قبل الشركات الكبرى التي شرعت الحكومة في استقطابها في تونس مع تخصيص برنامج كبير سيتم الإعلان عنه قريبا يخصص التشغيل والشباب.

31 Mai 2022

وتولى المجلس متابعة الخطة الوطنية لإصلاح خدمات النقل البرية والجوية والبحرية ومدى تقدم الأعمال التحضيرية لإطلاق مشروع المياه العميقة بالنفيضة.

هذا وتم التداول بخصوص دخول برنامج الإحالة المبكرة على التقاعد حيز النفاذ بالتنسيق مع برنامج إعادة توظيف الموظفين العموميين وتفعيل العمل بمنظومة العمل عن بعد.

وتم التوقف خلال هذا المجلس عند الإصلاحات المتعلقة بمنظومة الصحة العمومية، وتحسين تجهيز المستشفيات ومدى تقدم الأعداد لانطلاق الدراسات المتعلقة بانجاز المدينة الطبية بالقيروان، مع الاطلاع على تطورات الوضع الصحي ومتابعة اليقظة الكاملة بخصوص تطور الأوضاع في علاقة بجائحة كوفيد-19.

وأكد المجلس على مواصلة متابعة اعداد القائمة السلبية للتراخيص لتحرير المبادرة الخاصة والجماعية قبل موفى هذه السنة مع اقرار المتابعة بشكل دوري.

الناطق باسم الحكومة: 'لا أحد بإمكانه فرض إكراهات على تونس وخيارنا الوحيد النقد الدولي'

تحدث اليوم الإثنين 30 ماي 2022 الناطق باسم الحكومة نصر الدين النصيبي عن المحادثات مع صندوق النقد الدولي، مؤكدا أنه لا خوف على تونس ولا يوجد أي سبب لعدم التوصل إلى اتفاق مع هذه المؤسسة المالية.

وقال النصيبي في تصريح لشمس أف أم على هامش إمضاء إتفاقية بين وزارة التشغيل والتكوين المهني ومنظمة العمل الدولية في مجال المبادرة الخاصة، إنه لا يمكن رفع الدعم ولا يمكن التخفيف من كتلة الأجور وأن المفاوضات مع النقد الدولي تهدف إلى التوصل لاتفاق، مشددا على أنه لا أحد بإمكانه فرض إكراهات على تونس.

وبين الناطق باسم الحكومة، أن بوصلة الحكومة هي مصلحة تونس، مشيرا إلى أن هذه المصلحة تستوجب مصارحة الشعب.

وذكر بأن الحكومة لها خطة علمية مدروسة وخيارها الإستراتيجي هو السير مع اتحاد الشغل بوضع اليد في اليد.

وبخصوص الخطط الموضوعية في علاقة بمحادثات النقد الدولي، أفاد النصيبي بأن الحكومة درست جميع الفرضيات وبأن الخيار الوحيد هو صندوق النقد الدولي، مصرحا ف هذا السياق 'مفماش علاس ما نوصلوش لاتفاق... لا خوف على تونس!'

خالد العراك: تهريب الفلاح لصابته إلى الأقطار المجاورة يأتي بعد تشجيع الدولة للفلاحين بالخارج

قال نائب رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، خالد العراك، خلال حضوره اليوم الاثنين 30 ماي 2022، في برنامج "إكسبراسو" "أن انتاج الحبوب للموسم الحالي سيكون في الحدود العادية ولن يكون هناك وفرة في الإنتاج.

وأشار خالد العراك إلى أنّ الكميات الجمالية ستتراوح بين 8 و9 مليون قنطار إذا تمّ التمكن من المحافظة على هذه الصابة من عمليات التهريب التي انطلقت مع انطلاق صابات الحبوب، وفق قوله.

ودعا نائب رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري الدولة إلى ضرورة حماية قوت التونسيين من خلال التصدي لعمليات التهريب إلى الأقطار المجاورة، مبيّنا أن هذه التجاوزات تتمّ من قبل الفلاح وعدد من الوسطاء، قبل وصول الصابة إلى مراكز التجميع.

في سياق متصل أفاد ضيف البرنامج أن التجاء الفلاح لتهريب صابته إلى الدول المجاورة يأتي على خلفية تشجيع الدولة للفلاحين بالخارج من خلال استرداد الحبوب في حدود 230 ديناراً في وقت يتمّ فيه قبول هذه المادة بين 100 دينار و130 دينار من قبل الفلاح التونسي.

وفي هذا الإطار، دعا العراك إلى ضرورة دعم الدولة للقطاع الفلاحي باعتباره الركيزة الرئيسية للاقتصاد التونسي لتحقيق الاستقلالية والاكتفاء الذاتي، مشيراً إلى أن هذا الأشكال الذي يشهده القطاع بصفة عامة يأتي على خلفية تراكمات لأخطاء قام بها سياسيون طوال عشرات السنين باعتبار أن القطاع الفلاحي منذ التسعينات في وضعية تهميش.

واستنكر نائب رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري خالد العراك اقضاء الاتحاد من الحوار وفق ما ورد بالمرسوم الصادر عن رئيس الجمهورية، قيس سعيد، دون وجود مبرر أو أسباب مقنعة، معتبراً أن هذا القرار بُني على معلومات مغلوطة ولا معنى لها وليست في مستوى دولة تحترم ذاتها، على مستوى تعاملها مع منظمة، على حد قوله.

واعتبر العراك أن هذا الاستبعاد يعدّ استهدافاً واضحاً للمنظمات وللهيكل المستقلة في البلاد التي تعتبرها السلطة عدوة لها ومن الضروري اقضاءها.

في السياق ذاته، أكد نائب رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ضرورة تشريك كل التونسيين في هذا الحوار دون استثناء أي طرف وتكاتف الجهود والتقليص من الخلافات والاختلافات في وجهات النظر لضمان خروج البلاد التونسية من أزمتها الراهنة، وفق تقديره.

وكشف ضيف برنامج "اكسبراسو" أن الخطوة القادمة للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري هي التمسك بشرعيته وبالقانون ومقاومة كل محاولة للتدخل في شؤونه.

ميزانية 2023: بون تكشف مواصفات المشاريع ذات الأولوية القصوى

قالت رئيسة الحكومة نجلاء بون في منشور حول إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023 وجّهته يوم 20 ماي 2022 إلى الوزراء ورؤساء الهيكل والهيئات الدستورية والولاية أن السنة القادمة 2023 تتزامن مع انطلاق تنفيذ المخطط التنموي 2023-2025 الذي يتنزل في ظرف اقتصادي واجتماعي وصحي دقيق ويكتسي أهمية بالغة اعتباراً للرهانات الوطنية المنتظر تحقيقها خاصة على مستوى إحداث مواطن الشغل وتنمية الجهات الداخلية ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التأقلم مع المتغيرات والتحويلات المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي والتي تستوجب التعمق في مضامين السياسات التنموية والبرامج والمشاريع لإحكام اندماجها وتناسقها في اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي.

وتابعت بون انه "على هذا الأساس فإن ضبط الاعتمادات ذات الطابع التنموي يتم على ضوء التنفيذ المادي والمالي للمشاريع والبرامج المصنفة ذات أولوية قصوى في إطار المخطط التنموي الجديد وخاصة منها مشاريع البنية التحتية". ودعت بون الوزراء ورؤساء الهيكل والهيئات الدستورية والولاية إلى إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج السنوية المتواصلة لاستكمالها وخاصة منها

المعطلة، والتي تم إقرارها في إطار جلسات العمل الوزارية والمجالس الوزارية المضيق، عند ضبط تقديرات نفقات الاستثمار.

واكدت بوجن ان المشاريع والبرامج التي سيتم تصنيفها مبدئيا كأولوية قصوى في إطار المخطط التنموي 2023-2025، هي المشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العمومية، ومشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطن وخاصة بالمناطق ذات الأولوية والتي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات ، ودعم برامج التهيئة والصيانة.

ودعت الهياكل المعنية الى التأكد من توفر جميع الشروط قبل ترسيم المشاريع وخاصة منها توفر الأراضي، واستكمال الدراسات الفنية، وتحديد مصادر التمويل وروزنامة وأجال التنفيذ.

كما دعت بوجن الى ترسيم الاعتمادات اللازمة للقيام بالدراسات الضرورية لإعداد المشاريع بهدف برمجتها بميزانيات السنوات المقبلة، وترسيم اعتمادات للقيام بإحصائيات مبنية على النوع الاجتماعي في كل القطاعات لتحديد الفوارق بين الجنسين والعمل على تقليصها في مختلف السياسات والبرامج العمومية، والعمل على توفير المخزون العقاري لانجاز المشاريع، وذلك في إطار أمثلة التهيئة العمرانية بالجهات.

وشددت رئيسة الحكومة في منشورها الموجه الى الوزراء ورؤساء الهياكل والهيئات الدستورية والولاية الى تنوع آليات ومصادر التمويل على غرار إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنجاز المشاريع العمومية الكبرى، وحصر المشاريع الممولة على موارد هيئات خارجية موظفة وإدراجها ضمن مشروع ميزانية المهمة باعتبار العمل على احتساب الكلفة الحقيقية للسياسات العمومية مهما كان مصدر التمويل، وإدراج مقارنة النوع الاجتماعي في تحديد المشاريع والبرامج لتكريس التزام الدولة المتواصل بالقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز بهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

غرس الله: تونس تشارك بالقرية التونسية للابتكار في الدورة السادسة لـ"سيتيك أفريقيا" تظم 30 قاعة عرض

قالت مديرة مكتب العلاقات مع المنظمات و الجمعيات بوزارة تكنولوجيا الإتصال سنية غرس الله إنّ الوزارة تشارك بالقرية التونسية للابتكار في الدورة السادسة للصالون الدولي لتكنولوجيات الإتصال والمعلومات –أفريقيا-ايبيدجان ساحل العاج، "SITIC AFRICA 2022"

وأضافت سنية غرس الله في تصريحها لإكسبراس أف أم بمناسبة هذه الدورة إنّ القرية التونسية للابتكار تؤثتها 10 من خيرة الشركات الناشئة التونسية، إضافة إلى شركات الإتصالات وشركات أخرى صغرى ومتوسطة.

وأكدت محدثتنا أنّ تونس البلد الوحيد الذي يشارك بهذا العدد من الشركات وبـ30 قاعة عرض، مشيرة إلى أنّ العمل في الدورة السادسة للصالون الدولي لتكنولوجيات الإتصال والمعلومات – أفريقيا-ايبيدجان ساحل العاج "SITIC AFRICA 2022" يهدف إلى التعريف بتونس كوجهة سياحية واستثمارية متميزة. وبيّنت مديرة مكتب العلاقات مع المنظمات و الجمعيات بوزارة تكنولوجيا الإتصال سنية غرس الله أنّ الوفد الرسمي المشارك في الدورة والذي يترأسه وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال يضم 100 شخص.

[Le programme de réformes économiques au coeur d'un conseil ministériel](#)

La cheffe du gouvernement, Najla Bouden, a présidé hier, le 28 mai 2022, un conseil ministériel pour suivre l'état d'avancement du programme national des réformes économiques et structurelles.

Selon un communiqué rendu public ce dimanche 29 mai 2022 par la présidence du gouvernement, le conseil ministériel a abordé l'état d'avancement des mesures des mesures urgentes relatives à la relance économique, et notamment celle portant sur le soutien de la liquidité, le financement des entreprises, ainsi que la révision du cadre juridique légal et réglementaire relatif au climat des affaires.

Le programme relatif à la gouvernance de l'énergie, l'instauration d'un programme d'appui pour produire de l'énergie à partir des énergies renouvelables, à côté de la promotion des projets relatifs à la production de l'hydrogène vert ont été également évoqués.

Le Conseil ministériel a suivi la mise en oeuvre du plan national pour assurer l'approvisionnement des marchés, le contrôle des circuits de distribution et le renforcement de la politique d'approvisionnement et la diversification des sources afin de consolider les stocks stratégiques, ainsi que le soutien des catégories vulnérables et la généralisation des classes préparatoires dans tous les établissements éducatifs à partir de l'année prochaine.

[Arrak-UTAP : L'Etat tunisien encourage l'agriculteur étranger et contraint l'agriculteur local à vendre sa récolte aux pays voisins](#)

Le vice-président de l'UTAP, Khaled Arrak, a indiqué aujourd'hui, le 30 mai 2022, que la récolte des céréales sera dans la limite des moyennes normales et qu'elle ne sera pas excédentaire. La récolte céréalière attendue sera entre 8 et 9 millions de quintaux, si les quantités sont à l'abri des opérations de contrebande qui ont commencé avec le démarrage de la saison de récolte.

Le vice-président de l'UTAP a appelé l'Etat à faire face à ces opérations de contrebande, soulignant que ces dépassements sont faits par l'agriculteur et des intermédiaires avant l'arrivée de la récolte aux centres de rassemblement des céréales.

Ces pratiques s'expliquent, selon l'invité de l'émission Expresso, par l'encouragement de l'Etat de l'agriculteur étranger, à travers l'importation du blé à raison de 230 dinars, tandis qu'il achète le blé auprès de l'agriculteur local à 100 ou à 130 dinars le quintal.

L'Etat doit revoir sa politique agricole, étant le pivot de l'économie tunisienne afin de réaliser l'autosuffisance. "Ces problèmes ne sont que le résultat des décisions fautives prises par les politiciens tunisiens tout au long des dernières

31 Mai 2022

décennies. Le secteur agricole a été marginalisé depuis les années 90", a-t-il développé.

Sur un autre plan, il a dénoncé l'exclusion de l'UTAP du dialogue national, en vertu du décret du président Saïed. Une exclusion sans fondement et injustifiée, selon lui, considérant que cette décision a été prise sur la base de fausses informations et qu'elle n'est pas à la hauteur d'un Etat qui se respecte.

Par cette décision, l'Etat cible les organisations et structures indépendantes du pays, des organisations considérées comme les ennemis de l'Etat et qui méritent d'être exclues et écartées.

L'invité de l'émission Expresso a mis l'accent, dans ce sens, sur la nécessité d'impliquer tous les tunisiens dans ce dialogue, appelant à l'unisson et au dépassement des conflits et des différends pour trouver des solutions de sortie de crise.

[Gharsallah : Une participation distinguée de la Tunisie à la 6e édition du SITIC AFRICA 2022 à travers « Le Village Tunisien de l'Innovation »](#)

La directrice du Bureau des relations avec les organisations et les associations au ministère des technologies de la communication, Sonia Gharsallah, a indiqué, dans une déclaration accordée à la radio Express Fm, que le ministère participe à la 6e édition du Salon International de l'Information et de la Communication, SITIC Africa 2022, à travers le village tunisien de l'innovation, et ce, du 30 mai au 1er juin 2022 dans la capitale ivoirienne, Abidjan.

Selon ses dires, de nombreuses PME, 10 des meilleures startups tunisiennes, et les sociétés de télécommunications tunisiennes participeront à cette édition, notant que la Tunisie est le seul pays présent au SITIC 2022 avec ce grand nombre de participants et avec 30 salles d'exposition. Ce Salon est également une occasion pour promouvoir la Tunisie comme une destination touristique et un pôle d'investissement attrayant.

Et d'ajouter que la délégation officielle participant au SITIC est présidée par le ministre des technologies de communication et se compose de plus de 100 entreprises participantes.

[Augmentation de 182,9% du trafic aérien des passagers dans les aéroports tunisiens](#)

Le trafic aérien des passagers dans les aéroports tunisiens a augmenté de 182,9% durant le premier trimestre de 2022 par rapport à la même période de 2021, s'établissant à 1 220 619 mouvements passagers, selon les statistiques du trafic aérien publiées vendredi 27 mai 2022 par l'Office de l'aviation civile et des aéroports (OACA).

Cette tendance haussière a concerné la majorité des aéroports tunisiens, à savoir 183% pour l'aéroport Tunis-Carthage (1 030 381 mouvements passagers), 199,7% pour l'aéroport international de Djerba-Zarzis, 195% pour l'aéroport international Sfax-Thyna et 25,1% pour l'aéroport international Tozeur-Nefta.

31 Mai 2022

Les statistiques de l'OACA font également état d'une hausse de 100,27% du trafic commercial "Mouvements avions" au cours du premier trimestre de 2022, avec 11 982 mouvements avions enregistrés.

Pour les mouvements avions, la hausse a été de 105,3% pour l'aéroport international de Tunis Carthage (9113 mouvements), de 111,7% pour l'aéroport international de Djerba Zarzis (1668 mouvements), de 65,2% pour l'aéroport international de Sfax Thyna (981 mouvements). Le trafic "mouvements avions" a toutefois régressé de 16,5% pour l'aéroport international de Tozeur Nefta (106 mouvements).

Le trafic de Survol (avions transitant par l'espace aérien tunisien) a aussi évolué de 58,3% durant le premier trimestre de 2022, s'établissant à 7 568 mouvements.

Abderrazak Zouari, ex-ministre du développement régional et local: «L'avenir de la croissance dépend du renforcement de l'emploi féminin»

L'ex-ministre du développement régional et local, Abderrazak Zouari, souligne la nécessité de réformer la gouvernance de l'emploi et les institutions du travail en Tunisie. Evoquant la féminisation de l'enseignement supérieur, il met l'accent sur l'importance d'accroître l'emploi féminin.

Commentant la partie de l'étude de l'Ocde qui concerne les perspectives d'emploi en Tunisie, l'ancien ministre du Développement régional et local, Abderrazak Zouari, a axé son intervention sur les défis du marché du travail. Prenant part à la table ronde qui a été organisée récemment, par le Laboratoire d'intégration économique internationale (Liei) pour débattre des résultats de la récente étude de l'Ocde, l'économiste a fait savoir que le marché du travail nécessite une stratégie de formation globale et une réflexion sur le système éducatif dans sa globalité, étant donné que les problèmes de l'enseignement supérieur proviennent également de la défaillance de l'enseignement primaire et secondaire. « Les soft skills ne s'apprennent pas à l'université, ces compétences on les apprend à l'école primaire et à l'école secondaire », a-t-il indiqué. A cet égard, il a mis l'accent sur la nécessité de rattacher le système de formation professionnelle au ministère de l'Education, estimant qu'en Tunisie, on a besoin d'un seul ministère de l'éducation et de la formation qui réfléchit sur le système éducatif dans sa globalité.

Zouari a affirmé que les réformes de l'Université tunisienne avancent, toutefois, timidement, et ce, en raison de la non implication du secteur productif dans la formation. « Je suis contre l'idée propagée par quelques enquêtes auprès des chefs d'entreprise selon laquelle, les sociétés ne trouvent pas les compétences requises. La preuve c'est que nos compétences s'exportent très bien. [...] L'école « Sup'Com » a réalisé une enquête sur l'insertion professionnelle de ses diplômés, je crois qu'on a trouvé qu'aucun diplômé de la Supcom ne travaille en Tunisie. Ils sont tous à l'étranger », a-t-il indiqué.

31 Mai 2022

Évoquant le phénomène de féminisation de l'enseignement supérieur, l'ex-ministre a pointé un paradoxe qui touche les femmes diplômées : bien que le rapport homme/femme dans les universités soit de 0,589, le taux d'activité des femmes demeure très faible ne dépassant pas les 28,9%. « Comment peut-on faire ce saut technologique, dont on a besoin, alors que les deux tiers de nos diplômés sont des femmes et dont le taux d'activité est de 28,9% ? » s'est-il interrogé. Par ailleurs, l'économiste pointe du doigt les barrières à la mobilité des femmes souhaitant s'intégrer professionnellement. « Il est vrai que les familles tunisiennes, notamment celles qui habitent à l'intérieur du pays, laissent leurs filles étudier mais généralement quand elles sont diplômées et qu'elles ne trouvent pas de travail, elles retournent chez elles. Dans les années 60, le gouvernement tunisien avait construit des maisons pour les femmes qui travaillent. C'est une politique qui a disparu. Je crois que l'avenir de la croissance en Tunisie dépend du renforcement du travail féminin », a-t-il estimé. Mettant l'accent sur la réforme de la gouvernance de l'emploi en Tunisie, l'économiste a souligné l'importance de mettre en place un système d'information performant basé sur l'identifiant unique qui permet de suivre le parcours de l'intégration professionnelle des demandeurs d'emploi. Il a, également, appelé à la nécessité d'intégrer la formation professionnelle dans l'enseignement général. « Il faudrait que la filière formation professionnelle soit intégrée dans les lycées pour faire en sorte que les élèves, dès le départ, puissent choisir la formation professionnelle comme étant une filière qui embauche et qui assure des débouchés et des emplois très rémunérateurs. Les métiers de la formation professionnelle sont très demandés et leurs salaires sont plus élevés que ceux des diplômés universitaires. On a 300 mille étudiants à l'enseignement supérieur et seulement 70 mille élèves dans le système de formation professionnel. La pyramide est inversée », a-t-il asséné.

Évoquant la timide transition de la Tunisie vers un modèle de croissance basé sur les industries à haute valeur ajoutée — pourvoyeurs d'emploi très qualifiés —, Zouari a affirmé que les industries manufacturières sont en crise. Les raisons sont multiples mais c'est principalement dû, selon l'économiste, à l'état stationnaire du secteur industriel mais également à la rude concurrence à laquelle fait face l'industrie tunisienne après avoir ouvert la porte au libre-échange avec des pays concurrents. « Les industries manufacturières sont en crise parce que les importations ont détruit le tissu industriel tunisien. Nous importons des produits que nous fabriquons. Nous avons des accords de libre-échange avec des pays qui fabriquent les mêmes produits que nous alors qu'on a intérêt à avoir des accords de libre-échange avec des pays complémentaires. Ce n'est pas par hasard que nous sommes excédentaires avec l'Europe », a-t-il affirmé. Et d'ajouter : « La deuxième raison c'est le comportement des entrepreneurs tunisiens. Nous avons seulement des rentiers. Il n'y a pas de renouvellement. Dans beaucoup d'industries tunisiennes, l'amortissement est beaucoup plus élevé que l'investissement net. Il me semble qu'on est en plein état stationnaire .



Sobriété énergétique : le difficile découplage entre activité économique et émissions de gaz à effet de serre

Atteindre la neutralité carbone en 2050 ne sera possible qu'à condition que le monde réussisse à décorrélérer l'évolution du produit intérieur brut des émissions de CO₂. Si l'Union européenne peut y parvenir, nombre d'États en sont encore loin.

Peut-on continuer à produire et à consommer plus sans polluer la planète ? Peut-être, à condition de parvenir à dissocier la croissance économique des émissions de dioxyde de carbone (CO₂) : tel est l'un des leviers sur lesquels l'Union européenne (UE), entre autres, mise aujourd'hui pour atteindre la neutralité carbone au milieu du siècle.

Lire la suite : https://www.lemonde.fr/economie/article/2022/05/30/sobriete-energetique-le-difficile-decouplage-entre-activite-economique-et-emissions-de-gaz-a-effet-de-serre_6128159_3234.html

En Allemagne, l'inflation bat des records et atteint 7,9 % en mai

L'inflation bondit outre-Rhin pour s'établir au mois de mai à 7,9 % sur un an. La hausse des prix bat ainsi un record vieux de 70 ans, alors que les chiffres publiés aux États-Unis laissaient espérer un ralentissement.

L'inflation en Allemagne a encore atteint un record en mai, à 7,9 % sur un an. Une nouvelle hausse qui se nourrit de la guerre en Ukraine, qui accroît les prix de l'énergie et de l'alimentation et perturbe les chaînes mondiales d'approvisionnement, selon des chiffres provisoires publiés lundi 30 mai.

Lire la suite : <https://www.la-croix.com/Economie/En-Allemagne-linflation-bat-records-atteint-79-mai-2022-05-30-1201217542>

Elon Musk dans le viseur du gendarme boursier américain

La SEC reproche au patron de Tesla et de SpaceX d'avoir tardé à révéler sa montée au capital de Twitter, qu'il a l'intention de racheter.

Déjà accusé par des investisseurs, voici Elon Musk soupçonné par le gendarme boursier américain d'avoir révélé plus tard que prévu par la loi son investissement dans Twitter, qu'il est en train d'acheter.

L'autorité de régulation des marchés financiers américains, la SEC, a publié, vendredi 27 mai, une lettre adressée au multimilliardaire le 4 avril, date à laquelle il avait annoncé avoir atteint plus de 9 % du capital de Twitter. La SEC se demande pourquoi il a attendu ce jour-là, alors qu'il avait dépassé les 5 %, le 14 mars. La loi impose aux investisseurs de rendre publiques leurs prises de participation au-delà de ce seuil dans les dix jours. L'agence fédérale interroge aussi le patron de Tesla sur son choix initial du formulaire 13G, réservé aux investisseurs dits « passifs ».

Lire la suite : https://www.lemonde.fr/pixels/article/2022/05/28/elon-musk-dans-le-viseur-du-gendarme-boursier-americain_6127959_4408996.html

31 Mai 2022

CITATION DU JOUR



*« Le succès, c'est se promener
d'échec en échec tout en restant
motivé. »*

*Winston Churchill,
1er ministre britannique*

Direction

Communication